# دور المشاريع التنموية الكبرى في اعادة بعث التنمية والأمن في منطقة حوض النيل–المحفزات والمعوقات– "سد النهضة انموذجا"

# The role of big development projects in reviving devlopment and security in Nile Basin region : -incentive and obstacles- Anahda dam example

**ابتسام أوعشرين**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)،
ouacherineibtissem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021 /09/29 تاريخ القبول: 2021/10/26 تاريخ النشر: 2021/12/16

**ملخص:**

تعتبر منطقة حوض النيل من بين اكثر الفضاءات اهمية من الناحية الجيوبوليتيكية في منطقة شرق افريقيا لما تزخر به من موارد مائية وطبيعية من جهة، وكذلك بالنظر للتعقيدات والتناقضات الاثنية والدينية التي تطبع المنطقة، حيث تجمع المنطقة بين إحدى عشرة دولة متناقضة اثنيا وعرقيا.

ترتب عن التناقضات الموجودة مجموعة من الانعكاسات الامنية والاقتصادية الوخيمة على شعوب المنطقة، بالمقابل شهدت المنطقة في الفترات السابقة نهضة تنموية نتيجة بروز نماذج تنموية ناجحة في المنطقة تتقدمها اثيوبيا من خلال بعث عدة مشاريع اقتصادية تهدف لاستغلال ثرواتها المحلية مما مكنها من تحقيق مستويات نمو غير مسبوقة في إفريقيا، ويعتبر"سد النهضة" من بين اهم المشاريع التنموية التي عولت عليها اثيوبيا من اجل تحقيق تقدمها وتطورها.

لقد خلق سد النهضة ديناميكية اقتصادية واجتماعية في اثيوبيا ودول منبع النيل المجاورة، في حين تسبب في إذكاء الصراعات الجيومائية الموجودة منذ القدم، خاصةبين دول المنبع المصب وما صاحبه من نزاعات قانونية وسياسية أثرت على استقرار المنطقة.

**الكلمات المفتاحية:** حوض النيل، المشاريع التنموية الكبرى، سد النهضة، الصراعات الجيومائية.

**Abstract** :

Nile Basin is considered as Africa's reservoir. It is one of the most important geopolitically spaces in the Eastern Africa because of water and natural resources it has. In addition to the ethnical and racial paradoxes and complexities which characterize the region.It also gathers betweens ethnically and racially contradicted countries.

These differences and paradoxes in the Nile Basin led to geopolitical conflicts between different countries and local societies in that region. Thus complicating the situation which resulted in critical security and economic effects and impacts on the peoples of the region,The countries of the Nile Basin are suffering from different problems negatively affecting the security and the political stability. In the other side of the Nile Basin the region has known lately worth noting revival and renaissance through the appearance of many success development models led by Ethiopia which has inaugurated and launched many projects exploiting its local wealth- water abendence Anahda dam or what is known is among the best development projects which Ethiopia such while it motivated geo- water conflicts with Egypt and Said an which created legal and political disputes affecting the stability of the region.

**Key words:** Nile Basin, Anahda dam, A big devlopment projects, geopolitical conflicts.

**المؤلف المرسل:ابتسام أوعشرين**

## 1. مقدمة:

تعتبر منطقة حوض النيل بمثابة خزان افريقيا من المياه، حيث تعتبر من بين الفضاءات الاكثر اهمية من الناحية الجيوبوليتيكية في منطقة شرق افريقيا لما تزخر به من موارد مائية وطبيعية من جهة، وكذلك بالنظر للتعقيدات والتناقضات الاثنية والدينية والطائفية التي تطبع المنطقة، فمنطقة حوض النيل تتربع على مساحة هائلة تجمع بين إحدى عشرة دولة متناقضة اثنيا وعرقيا، ولقد ساهمت تلك الاختلافات والتناقضات اذكاء الصراعات الجيوبوليتيكية بين دول ومجتمعات المنطقة، هذا الامر زاد من تعقيدات الوضع مما نتج عنه اثار وانعكاسات امنية واقتصادية جد وخيمة على شعوب المنطقة، وأضحت تعاني دول حوض النيل من مشاكل عدة انعكست بشكل سلبي على الامن والاستقرار السياسي بهذه الدول.

على الجهة المقابلة، عرفت المنطقة في السنوات الاخيرة استفاقة ونهضة تجدر الاشارة اليها، بفضل بروز نماذج تنموية ناجحة تتصدرها دول مثل: رواندا التي استطاعت ان تحقق قفزة نوعية كنتيجة لنجاح مشروع المصالحة الوطنية الذي جاء به الرئيس "**قوقامي**"،كما استطاعت اثيوبيا بدورها ان تحذو حذو رواندا بنجاحها في بعث عدة مشاريع تنموية من خلال استغلال ثرواتها المحلية متمثلة في وفرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، فقد خلق **سد النهضة** ديناميكية اقتصادية واجتماعية ليس في اثيوبيا فحسب بل حتى في الدول المجاورة لها كذلك،لكن ومن جهة اخرى تسببت تلك المشاريع في اذكاء الصراعات الجيومائية خاصة بين دول المنبع ودول المصب متمثلة في مصر والسودان.

ومنه، يمكن طرح الاشكالية التالية: **الى اي مدى ساهمت المشاريع التنموية الكبرى في منطقة حوض النيل في إذكاء الصراعات المائية والجيوبوليتيكية، عوض مساهمتها في ارساء وبناء الامن والتنمية في المنطقة ؟**

وللإجابة على هذا السؤال البحثي قسمنا المقال الى عدة محاور، اعتمدنا فيه على **مقاربة التحليل الجيوبوليتيكي**، المناسب لتفسير الظواهر الصراعية التي تنشأ جراء تضارب المصالح بين الدول المتجاورة واختلاف الرؤى حول التسويات الممكنة لذلك.

## 2 التناقضات الجيوبوليتكية لمنطقة حوض النيل:

تمثل منطقة حوض النيل أهمية بالغة لما تزخر به من موارد طبيعية وقدرات بشرية هائلة حيث يتمركز بها جزء كبير من الثروات، الأمر الذي جعل منها منطقة تنافس ونفوذ دوليين، وتعتبر المياه أحد أهم المصادر الطبيعية التي ساهمت في اذكاء الصراع بين دول حوض النيل.

**2. 1: الجغرافيا السياسية لحوض النيل:** يُعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم، حيث يبلغ طوله حوالي **6700 كيلومتر**، ويقع ضمن نطاق جغرافي يضم ما لا يقل عن 11 دولة تتمثل في: السودان، جنوب السودان، أثيوبيا، أوغندا، كينيا، مصر، اريتريا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، رواندا، تنزانيا (Arso, 2011, p. 1) ، ويمكن اعتبار نهر النيل المصب المائي الوحيد في العالم الذي يجري عكس المصبات المائية الاخرى اي من الجنوب الشرقي (بحيرة فيكتوريا) نحو الشمال (البحر المتوسط).( حيدر العقيلي، 2013، ص 68).

تختلف دول منطقة النيل من الناحية التاريخية والحضارية والإثنية ما يجعل منها فسيفساء جيوبوليتيكية في غاية التعقيد، حيث ينتشر العرب بمختلف مشاربهم (خاصة العرب المستعربة)، والأفارقة بمختلف إثنياتهم (الهوتو، التوتسي، الزولو، وغيرهم) كما تجمع المنطقة بين ديانات جد متباينة مثل المسيحية والإسلام اضافة للديانات المحلية بأطيافها واطيافها المتناحرة، ولقد ساهمت هذه العوامل تعقيد المشهد الجيوبوليتيكي للمنطقة، ما جعل منها منطقة صراع وتنازع دائمين زادها تعقيدا مسألة ترسيم الحدود التي اشرفت عليها القوى الاستعمارية السابقة، والتي لم يحترم فيها التوزيع الإثني والديني والطائفي.

**2.2 المصبات المائية في منطقة حوض النيل:** تتكون المصبات والمنابع المائية التي يتزود منها اهالي منطقة حوض النيل ونهر النيل من ثلاثة أحواض اساسية تتمثل في( حيدر العقيلي، 2013، ص 50):

- ✓ **حوض الهضبة الاستوائية:** تُعتبر هضبة البحيرات الاستوائية أكثر المناطق عمقا في إفريقيا وتقع داخل حدود كل من كينيا، أوغندا، تنزانيا والكونغو الديمقراطية وكذلك رواندا، وتتكون من مجموعة من والأنهار والروافد اهمها بحيرة فيكتوريا التي تبلغ مساحتها حوالي 68ألف كيلومتر مربع.
- ✓ **حوض بحر الغزال:** يقع في المنطقة الغربية من دولة جنوب السودان، وهو عبارة عن منطقة مستنقعات ضخمة تتخللها منخفضات جد عميقة ، تبلغ مساحتها حوالي 16.2 ألف كيلومتر مربع بطول يبلغ نحو 400 كيلومتر، ويقدر مستواها من المياه بنحو 15 مليار متر مكعّب سنويا، ولا يصب

في نهر النيل منها الا ما قدره 0.5 مليار متر مكعّب بسبب التبخر والنتح، وفقدان جزء كبير منه في المستنقعات الاستوائية.

يتكون حوض بحر الغزال من مجموعة من البحيرات الصغيرة مثل: بحيرة الزراف، بحيرة اللول، بحيرة تونج، بحيرة العرب وغيرها، والتي تشكل في الاخير ما يسمى "**بنهر النيل الأبيض**، الذي يصب على مسافة 720 كيلومتر ).( حيدر العقيلي، 2013، ص 50)، تصل تلك المصبات إلى غاية الخرطوم(عاصمة السودان)، و يبلغ طول النهر الابيض بين مصب السوباط عند التقائه بالنيل الأزرق نحو 840 كيلومتر، حيث يجتمع في هذه المنطقة نهر النيل الأبيض مع نهر النيل الأزرق هذا الاخير الذي ينبع من منطقتي "الدندر" و"الرهد"، ومن جبال أثيوبيا حول "بحيرة تانا" الواقعة شرق قارة إفريقيا (المنصف، 2010، الصفحات 167-169).

✓ **حوض الهضبة الإثيوبية:** تعتبر الهضبة الإثيوبية المنبع الرئيسي لنهر النيل، وعليه؛ يمكن اعتبار أثيوبيا مصدر الأمن المائي لمنطقة حوض النيل، وتتكون الهضبة الإثيوبية من ثلاثة أحواض رئيسية تتمثل في كل من: "حوض النيل الأزرق"، "حوض نهر عطبرة"، "حوض نهر السوباط"، حيث تمد هذه الأحواض الفرعية حوض نهر النيل بكمية تقدر بحوالي 71 مليار متر مكعّب سنويا من المياه (سلامة، 2005).

تشير المؤشرات التي تم رصدها الى متغيرين اساسين يحددان طبيعة العلاقة بين دول منطقة حوض النيل، **فالمتغير الاول** يرتبط بالتحديد السياسي لحوض النيل؛ والذي نقصد به الحدود التي تفصل بين الدوّل التي يمر عبرها مجرى النهر مثل مصر، السودان، أثيوبيا، كينيا، أوغندا، جنوب السودان، تنزانيا، رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، أريتيريا، والتي تسبب فيها الممر المائي في كثير من الصراعات ذات الطبيعة الجومائية.

أمّا **المتغير الثاني** فيتعلق بالتحديد الطبيعي لمنطقة حوض النيل؛ والذي يُقصد به مساحة حوض نهر النيل التي تضمّ منطقة المنابع والروافد والامتداد الطولي حتّى المصبّ، وطبقا لهذا التحديد السيّاسي فإنّ مساحة حوض النيل تتوسع لتبلغ نحو 8.8 مليون كيلومتر مربع، في حين تصل مساحة حوض النهر طبقا للتحديد الطبيعي إلى 3.1 مليون كيلومتر مربع (دياب، صفحة 12)، وهذا ما يؤشر لعامل اخر وهو امكانية الضرر الذي يمس دول معينة قد تبعد بعدا كبير عن المصبات والروافد المائية، مثال: الصراع القائم بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة رغم ابتعاده عن مصر بآلاف الكيلومترات.

**2. 3 تباينات الاستقرار السياسي في منطقة حوض النيل:** لقد أضحت قضية المياه قضية سياسية كبرى إذ يعتبر تحصين مصادر التزود من المياه جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي للدول، وتعتبر المياه في منطقة حوض احد اهم الموارد الطبيعية التي تزخر بها الدول، وفي نفس الوقت احد اهم أسباب النزاع بين دول المنطقة، حيث خضعت العلاقات بين دول منطقة حوض النيل لمشكلة توزيع المياه بشكل عادل فيما بينها، مما اثّر على الاوضاع السياسية فيها كمسألة عدم الاستقرار السياسي ومسألة النزاعات الحدودية، والصراعات حول الزعامة بين القوى الاقليمية التي تدعمها قوى دولية اكبر.

في هذا الشأن تعاني دول حوض النيل من مشاكل كثيرة، انعكست بصفة سلبية على استقرار أنظمة الحكم السياسية وانتشار حالة اللأمن في المنطقة، وتتمثل اهم تلك هذه المشاكل فيما يلي:

- ✓ **النزاعات ذات الطابع الاهلي والانفصالي:** ساهمت النزاعات المسلحة داخل عديد من دول حوض النيل في تكريس قاعدة عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول، حيث لم تسلم اية دولة تقريبا من دول منطقة النيل من ويلات الحروب والاقتتال الداخلي، وتعد كل من الحرب الأهلية السودانية خاصة في إقليم دارفور وفي جنوب السودان من بين اعنف تلك الحروب الأهلية، الى جانب الصراعات المسلحة ذات الخلفية الاثنية بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة في كل من رواندا وبورندي، والكونغو الديمقراطية وأوغند (عبد البديع، 1991، الصفحات 145-149).

ان السودان الذي يشهد حروبا أهلية لا متناهية والتي أثرت على قضية توزيع المياه في منطقة حوض النيل بحكم ان السودان عضو اساسي في الاتفاقية التي نظمت استخدام مياه النيل لعام 1959، واندلعت الحرب الأهلية في جنوب السودان عام 1955، وانتهت بالتوصل لتسوية سلمية بمقتضى اتفاقية "أديس أبابا" لعام 1976، ثم اندلعت الحرب مرة أخرى في عام 1983 نتيجة التمرد العسكري الذي قاده ضباط في الجيش السوداني ضد الحكومة المركزية، والذي افضى في الاخير لانفصال جنوب السودان عن السودان في عام 2011.

إن حالة عدم الاستقرار التي عايشتها السودان طوال اكثر من اربعة عقود من الزمن ادت الى تعطيل العديد من المشاريع المائية، مثل: مشروع قناة "جونغلي" التي كان من المقرر أن تكون بطول نحو 250 كيلومتر، والتي تضاهي اهميتها أهمية قناة السويس المصرية، والتي توقفت

أعمال الحفر فيها على خلفية اختطاف المهندسين الأجانب جراء الحرب الأهلية في جنوب السودان ، كما ساهمت حالة عدم الاستقرار في منطقة "دارفور" منذ عام 2003 في تعزيز حالة عدم الاستقرار في المنطقة بالنظر للتأثيرات الجيوبوليتيكية للازمة وأبعادها الاقليمية المتشعبة. (عبد الرحمن، 2011، الصفحات 164-167).

شهدت أوغندا بدورها حالة من عدم الاستقرار السياسي في سنوات الثمانينات جراء النزاع الدموي بين القوات الحكومية من جهة، وبين الجماعات الانفصالية المسلحة التي قادها ما يسمى"بجيش الرب للمقاومة" من جهة ثانية، وقد تسببت الحرب الأهلية في أوغندا في مقتل وتشريد آلاف المدنيين، كما ألقت بضلالها على النزاعات الحدودية مع اكثر من احدى عشر دولة اقليمية في المنطقة على رأسها كل من أوغندا وكينيا ورواندا، وهذا بسبب التدخلات الاقليمية نتيجة دعم كل دولة لإثنية معينة.

أما الحرب الاهلية التي شهدها إقليم شرق الكونغو الديمقراطية، تُقدّم لنا مثالا آخر عن مدى تأثير هذه الصراعات على التوازن الإقليمي لدول حوض نهر النيل، فالكونغو الديمقراطية دولة مترامية الأطراف تزيد مساحتها عن مساحة أوربا الغربية مجتمعة، عطفا عن امتلاكها لموارد طبيعية بالغة الأهمية، فمنذ عام 2002 ورغم ايجاد تسوية مقبولة لمسألة تقسيم السلطة على المستوى المركزي إلا ان مقاطعة "كيفو" لم تنعم بالاستقرار والأمن جراء تواجد المليشيات الكونغولية المناوئة للحكومة مسنودة بمتمردي الهوتو الروانديين، مما القى بضلاله على مسألتي الامن والاستقرار في منطقة البحيرات العظمى خاصة ومنطقة حوض النيل عامة (كلير، 2002، صفحة 153).

كينيا بدورها لم تسلم من تبعات الحروب الأهلية كذلك، حيث اندلعت بها في أواخر 2007 أعمال الشغب والعنف إثر الحركات الاحتجاجية، بعد الإعلان عن فوز الرئيس الكيني المنتهية ولايته "كيباكي" على حساب زعيم المعارضة "أودينغا"، اعمال الشغب تلك اسفرت عن هلاك أكثر من ألف وخمسمائة مواطن، وكان ذلك نتيجة عدم قبول نتائج الانتخابات وبسبب تردي الاوضاع الاقتصادية والمعيشية للاوغنديين،وترتب عن هذا الوضع إغلاق ميناء "مومبسا" في كينيا نتيجة الفوضى، فهذا الميناء كان يمثل شريان الحياة لأوغندا، وألقت ازمة عدم الاستقرار بضلالها على كل من بورندي، الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان كذلك (إسماعيل، 2002، الصفحات 13-12).

- ✓ **النزاعات الحدودية:** تعتبر الحدود السياسية الموروثة عن الحقبة الاستعماريّة احد اهم اسباب النزاعات والصراعات في افريقيا عامة ومنطقة حوض النيل خاصة، فترسيم الحدود لم يراعي التعقيدات

العرقية والاثنية والمجتمعية للمجتمعات الإفريقية المحلية، مما نتج عنه نزاعات حدودية لا متناهية بين معظم دول منطقة حوض النيل (خدام، 2009، صفحة 129).

في هذا السياق، ثمة العديد من النزاعات الحدودية في منطقة حوض النيل، كالنزاع الحدودي بين كينيا وأوغندا بشأن جزيرة "ميجنجو"، والنزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي، وكذلك النزاع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا حول جزيرة "روكوانزي" في بحيرة ألبرت.

يغلب على النزاعات الحدودية في منطقة حوض النيل الطابع الاثني والعرقي اولا، ثم الطابع السياسي والاقتصادي ثانيا، كما ان النزاعات الحدودية في المنطقة غالبا ما تتحول الى حروب شاملة بين الدول، على غرار النزاع الذي اندلع بين أثيوبيا وإريتريا حول منطقة "بادمي" الحدودية والذي سرعان ما تحول إلى حرب شاملة بين البلدين عام 1998، إضافة إلى النزاع الحدودي في منطقة "الأوجادين" بين الصومال وأثيوبيا بين عامي 1977-1978 الذي تحول في فترة قصيرة لحرب استنزاف بين الدولتين (حمدي، 2010، الصفحات 66-77).

يشير تعاقب الاحداث وارتباطها ببعضها البعض في منطقة حوض النيل، لمسألة اساسية تتمثل في تشابك العلاقات بين تلك الدول في تلك المنطقة نظرا للتداخل الاثني والعرقي والديني والتاريخي بينها، والذي جعل من مسألة تحقيق الامن مسألة اقليمية بنيوية، وليس مسألة داخلية بسيطة فحسب، كما القت النزاعات الاهلية والحدودية بظلالها السلبية على قضية الامن المائي لعدد من الدول في المنطقة، مما يفرض عليها انشاء مشاريع وهيئات إقليمية مشتركة من شأنها ان تساهم في تحقيق التنمية المشتركة، لاحتواء اسباب ومحركات الصراع وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة.

## 3. دور المشاريع التنموية في تحريك الصراعات الجيومائية "في منطقة حوض النيل

يسلط هذا المحور الضوء على الجدلية القائمة بين التنمية والأمن المائي في منطقة حوض النيل، حيث انّ تحقيق التنمية بالنسبة لدول المنبع قد تعني كذلك تأثر الامن المائي لدولتي المصب.

**3. 1 أهم المشاريع الاقتصادية والتنموية المائية في منطقة حوض النيل:** تمتلك منطقة حوض النيل مقومات اقتصادية هامة جدا في حالة ما تم استغلالها بالشكل الصحيح، كما يمكن توظيفها من اجل مد جسور التعاون بين مختلف دول المنطقة بما يحقق التنمية الشاملة لتستفيد منها شعوب المنطقة.

لكن؛ ما كان يعتبر مصدرا للتعاون تحول في كثير من الحالات لمحرك للصراعات الجيوبولتيكية بين دول الحوض نظرا للتباينات في المصالح والرؤى بين تلك الدول، زيادة عن التدخلات الاقليمية والدولية لمختلف القوى التي تبحث عن موطئ نفوذ لها في المنطقة بسبب الجدوى الاقتصادية والسياسية للمشاريع التنموية في المنطقة، مثل إنشاء السدود والمشاريع الملحقة بها كإنتاج الطاقة الكهرومائية والزراعات الخضراء وغيرها من المشاريع التنموية (محمد عبد الحليم، 2010، الصفحات 78-89)، ويمكن رصد أهم المشاريع التنموية الكبرى في دول منطقة حوض النيل والتي ساهمت فيما بعد في تأجيج الصراعات والخلافات بين دول المنطقة وهي كالتالي (روجرز و ليدون، 1997، صفحة 98):

✓ **المشاريع المتعلقة بدول المصب**: سعت دولتي المصب ممثلة في كل من مصر والسودان لإقامة مشاريع تنموية على طول حوض نهر النيل، الغرض منها حبس اكبر قدر ممكن من مياهه بغية زيادة حصتها منه، بما يتماشى مع حاجاتها الصناعية والزراعية والاستخدام المنزلي، وبخلاف مشاريع دول المنبع، فمشاريع دول المصب لا تمثل تهديدا واضحا لدول المنبع لانه تم انشاؤها بعد مرور مجرى النيل منها، وعليه يمكن عرض اهم المشاريع التي قامت بها دولتي المصب، وهي كالتالي:

- **المشاريع المائية المصرية**: انطلاقا من مقولة وزير الري المصري الاسبق السيد "**محمد نصر الدين علاّم**" ان:"**النيل هو الحياة**"، يمكن اعتبار نهر النيل شريان الحياة بالنسبة لمصر، إذ تعتمد مصر اعتمادا كليا على مياه النيل في الاستعمالات الزراعية والصناعية والمنزلية، حيث تعتبر مياهه المورد الأساسي للمياه السطحية العذبة، في حين لا تلبي موارد مصر المائية الاخرى إلا ما نسبته 5% من حاجياتها من المياه، وعليه فإن مستوى التبعية الذي تبلغه مصر تجاه مياه النيل يبلغ حوالي 95% ، اذ أنّ أي نقص من حصتها من مياه نهر النيل من شانه ان يهدد الوجود المصري فضلا عن حاجياتها المائية في المجال الزراعي والصناعي (طايع، 2010، الصفحات 50-59). ويمكن حصر أهم المشاريع المائية المصرية فيما يلي:

▪ **مشروع خزان أسوان**: يعتبر من بين أهم المشاريع المصرية التي تم انشاؤها على ضفاف النيل، وقد تم الشروع في تنفيذه ابتداءً من عام **1898** وانتهيت الاشغال به في عام **1902**، ووصلت قدرته الاستيعابية انذاك حوالي مليار متر مكعّب، لتتم تعليته مرة اخرى في عام **1912** كي تصل سعته التخزينية نحو 2.5 مليار متر مكعّب، ويرتفع منسوبه 114 مترا على مستوى سطح البحر، ومع تزايد حاجة مصر للمياه، تمت تعلية مرة في عام **1933** لترتفع سعته الاستيعابية الى نحو 5 مليارات متر

مكعّب على منسوب 121 مترا على مستوى سطح البحر (النجار، نحو رؤية متكاملة لتنمية إيرادات النيل، 2010، الصفحات 46-49).

- **مشروع السد العالي**: يعتبر السد العالي الى جانب قناة السويس من بين المشاريع الضخمة التي اقامتها مصر، والتي تعبر عن المكانة الجيوسياسية التي تحظى بها مصر في منطقة حوض النيل، وقد بدأ العمل في بناء السد العالي في **جانفي 1960** وانتهيَ منه عام **1970**، حيث يبلغ ارتفاعه 196 مترا، أما طوله عند القمة فيبلغ 3830 مترا، وطول السد بالمجرى الرئيسي للنيل 520 مترا أما عرضه عند القمة فيبلغ 40 مترا (سلامة، 2005، صفحة 42)، وبفضل السد العالي تمكنت مصر من التحكم في الفيضانات الجارفة من جهة، وكذلك تمكنت من إنشاء مخزون استراتيجي من مياه نهر النيل من جهة اخرى، يمكنها استعماله في دورات الجفاف التي تتعرض لها مصر تقريبا كل قرن من الزمن، حيث شهدت مصر واحدة من اجف الدورات بين عامي 1980 و1987 (النجار، من السد إلى توشكي النيل والبشر في مصر، 1999، صفحة 49).

ساهم السد العالي الى وقت قريب في الحد من النقص المفاجئ في منسوب مياه النيل، حيث يمكن لحوض السد العالي تخزين ما يزيد عن الحد الأعلى لمتوسط إيراد النيل الطبيعي لمصر اي ما قدره 5 مليارات متر مكعّب في السنة، وقد حقق السد العالي فوائد جمة للاقتصاد المصري من خلال المساهمة في زيادة نصيب مصر من مياه النيل المقدرة بحوالي 55.5 مليار متر مكعّب سنويا، وهذا ما مكنها من أقامة العديد من المشاريع الاستثمارية على ضفاف النيل.

- **المشاريع المائية السودانية**: كانت السودان ولوقت قريب تعتبر دولة منبع ومصب في ان واحد قبل انفصال جنوب السودان عنها في عام **2011**، اذ يبلغ إجمالي تصريف المياه بالسودان 89 مليار متر مكعّب سنويا، منها 51 من نهر عطبرة، ويحصل السودان على 18.5 مليار متر مكعّب من مياه نهر النيل حسب اتفاقية 1959، ومع ذلك فإن السودان يستهلك حوالي مليار متر مكعّب من مياه النيل فقط، بعد خصم فاقد التبخر في هذه المسافة (بشير أحمد، 2010، الصفحات 90-93)، و تتمثل أهم المشاريع السودانية في:

- **سد الروصيرص:** تم اقامته على ضفاف نهر النيل الأزرق عام **1964** من أجل تخزين ثلاث مليارات متر مكعّب، على أن يتم السماح بتعليته من أجل استيعاب سبعة مليارات متر مكعّب، وذلك تنفيذا لاتفاقية **1959** المنظمة لمياه النيل وقد تم تمويل المشروع من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (خدام، 2009، صفحة 120).

- **سدّ مروي:** يقع على بُعد 350 كيلومتر شمال السودان على مجرى النهر، اكتمل بناؤه في **مارس 2009 و**هو من بين السدود الكهروهيدرولوكيية ويصل ارتفاعه إلى نحو 67 مترا، وتم انشاء هذا السد اساسا بغرض توليد الطاقة الكهرومائية تلبية للاحتياجات المتزايدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (دينار، 2011، الصفحات 36-38).

✓ **المشاريع المرتبطة بدول منابع النيل:** ونقصد بها المشاريع التي تقام في الدول التي تنطلق منها منابع ومصبات نهر النيل، وهي:

- **المشاريع الاقتصادية في أثيوبيا:** يمكن اعتبار المرتفعات الإثيوبية المنبع الاهم بالنسبة لنهر النيل، حيث تساهم تلك المصبات بما نسبتة 85% من مياه النيل، ومنه اكتسبت اثيوبيا تسمية "نافورة إفريقيا" نظرا لوفرة وغزارة مياهها.

تعتقد اثيوبيا انها لم تستفد بالقدر الكافي واللازم من المياه التي تجتمع فيها قبل ان تشكل مصبا اساسيا للنيل، لذلك سعت أثيوبيا لإعادة بعث مشاريعها التنموية بدءً من المشاريع المدروسة في الفترة الممتدة مابين **1958–1963**(دياب، 2011، الصفحات 46-27) ، والتي عطّلت نتيجة الاتفاقيات التي ابرمت مع دول المصب في الفترة الاستعمارية، بالإضافة لشح التمويل المالي والدعم الاقتصادي الدوليين، وبعد دراسة شاملة لمقدرات حوض النيل الأزرق المائية، اقترحت أثيوبيا إنشاء 33 مشروعا مائيا يساهم من جهة في الريّ ، وكذلك في توليد ما قدره 6.965 ميغاوات من الطاقة الكهرومائية.

إقدام أثيوبيا وعزمها على بناء وإنشاء سدود على طول النيل الأزرق وروافده تسبب في توتر العلاقات بين دول حوض النيل، ونتج عن هذا التوتر ما يسمى بالصراعات الجيومائية، خاصة بين اثيوبيا من جهة ومصر والسودان من جهة اخرى (اكثر دولتين تضررتا من تلك المشاريع)، حيث سعت أثيوبيا لتبرير قرارها بإقامة تلك

المشاريع استنادا على مجموعة من الاسباب الداخلية والإقليمية، التي يمكن حصرها فيما يلي:

- حق اثيوبيا المشروع في تنمية قدراتها الاقتصادية التي تسمح لها بتحقيق الرفاهية لمجتمعها.
- معاناة اثيوبيا من الانفجار السكاني، والذي فرض اللجوء إلى التوسع الزراعي الذي يفرض بدوره استصلاح الاراضي وما يتطلبه من امدادات مياه معتبرة.
- حالة التخلف الاقتصادي الذي تشهدها أثيوبيا، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تخطي تخلفها وتحقيق التنمية من خلال جذب الاستثمار الأجنبي اليها، وهذا يتأتى بتوفير البنى القاعدية والبيئة المناسبة لذلك، وما يرافقها من توفير للطاقة الكهربائية الرخيصة.
- التدهور البيئي الناتج عن الجفاف المصحوب بتآكل التربة والتصحر، ما أفقد الأراضي الزراعية خصوبتها، وهو ما يستدعي إقامة مشاريع، سواء كانت سدودا أو خزانات لتنظيم الري (خضر، 1997، الصفحات 143-146).

و في سبيل تحقيق ذلك أقامت أثيوبيا مجموعة من المشاريع الهامة اهمها:

- **سدّ فينشا:** تم انشاء هذا السد في عام 1973، ويغطّي مساحة حوض نهر فينشا مساحة قدرها نحو 1318 كيلومتر مربّع، وهوّ حوض صغير من أحواض النيل الأزرق يرتفع حوالي 3100 متر عن سطح الماء، وتقدّر مساحة خزّانه حوالي .393 كيلومتر مربّع، وتقدّر الطاقة التي ينتجها السدّ بحوالي .128 ميغاوات، و في هذا الصدد ودعما لقدرات السد فقد تمّ تحويل نهر آمرتي إلى سد فينشا عبر نفق طويل جدا، لترتفع قدراته التخزينيّة إلى حوالي 460 متر مكعّب، وفي هذا الشأن وقّعت كل من أثيوبيا والصين على اتفاقية في عام **2007**، استفادت على اثرها أثيوبيا من قرض بقيمة 280 مليون دولار لدعم هذا المشروع، بما في ذلك مشروع الطاقة الكهرومائيّة على نهر فينشا بإجمالي انتاج قدر بحوالي 100 ميغاوات (علي هاشم، 1991، الصفحات 150-158).
- **سدّ شاراشارا:** تمّ الشروع في بناء السدّ عام **1984**، واكتملت أشغاله في **ماي 1996** (الشراقي، 2010)، **و**تم انشاء هذا السد في مخرج بحيرة "تلنا" بغرض تنظيم عملية تدفّق المياه من البحيرة نحو نهر

النيل الأزرق، كما تم بناء المحطة الكهرومائية "بتيس آباي" على بُعد اثنين وثلاثين كيلومترا من البحيرة ، ويعد سد شاراشارا الوحيد الذي تم بناؤه على المجرى الرئيسي للنيل الأزرق (الشمي، (2004، الصفحات 96-101)، حيث اعتبر ذلك خطوة استفزازية قامت بها اثيوبيا تجاه دول المصب، غرضها الحد من تدفق مياه النيل نحو دول المصب.

- **المشاريع الاقتصادية في باقي دول منبع نهر النيل:** أضحت مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من ضمن أولويات دول حوض النيل، فالبرامج السياسية والوعود الحكومية في دول منبع النيل تركز بصفة اساسية على المشاريع التي تقام في المناطق التي تشكل منبعا للنيل. فأوغندا على سبيل المثال تشرف على المجاري المائية التي تنقل مياه بحيرة فيكتوريا نحو نهر النيل، كما تقع فيها نصف بحيرتي "ألبرت" و"إدوارد"، أما كينيا وتنزانيا تشتركان مع أوغندا في بحيرة فيكتوريا، في حين تشترك كل من الكونغو وأوغندا في بحيرة ألبرت، وتشترك رواندا وبورندي في نهر كاجيرا أهم روافد بحيرة فيكتوريا (محمد عبد الحليم، 2010).

لقد عبّرت هذه الدول منذ استقلالها عن رغبتها في إنشاء المشاريع المائية ذات الجدوى الاقتصادية، فكينيا مثلا أعلنت عن إرادتها في تنفيذ مشاريع الاستصلاح الزراعية وبناء عدد من السدود لحجز المياه داخل حدودها، ودعمتها في تلك الخطوة اغلب دول المنبع لحاجتها الملحة في الاستفادة من مياه البحيرات الاستوائية التي تقع داخل حدودها الجغرافية، والتي تشكل جزءا من مصادر تزود النيل كذلك (alsahafa.info, 2014).

فكينيا على سبيل المثال تدعي أن ثمانية أنهار كينية تصب في بحيرة فيكتوريا وعليه؛ انه ومن باب الانصاف تجدر الاستفادة من هذه المياه خاصة في مجال الزراعة المروية والتي زادت الحاجة اليها جراء التقلبات المناخية المستمرة، وما تسببته من موجات الجفاف والمجاعة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وهذا ما دفع بالحكومة الكينية للتفكير جديا في حلول مستجدة لمشكلة توفير الغذاء عبر التوجه نحو المشاريع الزراعية العملاقة وما يتطلبه ذلك من حبس كميات هائلة من المياه، وتمثل عملية بناء السدود المائية العملية الانسب لتلبية حاجاتها من المياه(alsahafa.info, 2014) .

أوغندا هي الأخرى سعت للنهوض باقتصادها الوطني، بإقامة مشاريع تنموية تعتمد بصفة اساسية، على القدرات والموارد المائية التي تزخر بها متمثلة في نهر النيل وروافده، خاصة وان اوغندا تمتلك 45% من

إجمالي مساحة بحيرة فيكتوريا، وتنوي استعمال تلك الموارد لأغراض ملاحية وكذلك من اجل توليد الكهرباء.

جسدت أوغندا أول مشروع لها على ضفاف النيل في **عام 1948** عبر إنشاء سد "أوبي"، وهو عبارة عن شلالات عند مخرج بحيرة فيكتوريا وذلك بغرض توليد الطاقة الكهربائية وبهدف تخزين مياهه ببحيرة فيكتوريا للحيلولة دون ضياعها، وقد ساهمت مصر في بنائه وذلك بدفع مبلغ 4.5 مليون جنيه لحكومة أوغندا ايمانا منها بعدم الضرر الذي قد يتسبب به المشروع لأمنها القومي انذاك (سلامة، 2005).

تشترك كل من تنزانيا وكينيا وأوغندا في الإطلال على بحيرة فيكتوريا، وكذلك في عضوية منظمة "تنمية حوض نهر كاجيرا" الذي يشكل أحد اهم روافد نهر النيل ، وتسعى هذه الدول للاستغلال الأمثل لجميع مواردها الاقتصادية والمائية، وقد أشارت الدراسات التي انجزها خبراء "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" ان إقامة مشاريع وسدود لتوفير نظام ري دائم قد يؤدي إلى التأثير على كميات المياه التي تصل الى دول المصب، وفي هذا الشأن دعا الخبراء لضرورة إعادة توزيع مياه النيل والبحث عن صيغ جديدة تراعي مصالح الشعوب واحتياجاتها خاصة دول المنبع (الحديدي، 1991، الصفحات 120-131).

شهدت الفترة الممتدة ما بين عاما 2003 و2004 تصاعدا في وتيرة تبني المشاريع ذات الطابع المائي في حوض النيل، من طرف كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا بدون تشاور وتنسيق مسبق مع دول المصب، مما اعتبرته كل من مصر والسودان انه تعدي واضح على الاتفاقيات الدولية التي تنظم توزيع المياه في منطقة حوض النيل، فتبني مشاريع مستقلة على مجرى نهر النيل دون التشاور مسبقا مع دولتي المصب يعتبر تهديد مباشرا لامنهما المائي والقومي (طايع، الموقف التفاوضي حول شرط الإخطار المسبق، 2007-2008، الصفحات 442-450).

**3. 2 سد النهضة بين متطلبات التنمية المحلية وإذكاء الصراعات الجيومائية في المنطقة.**

✓ **سد النهضة فرصة للتنمية المحلية الاثيوبية:** بعد اعلان الحكومة الإثيوبية في فيفري 2011 عزمها بناء مشروع سدّ الألفيّة او ما اصطلح عليه بـ:"**سد النهضة**" تيمنا بما سيحققه من قفزة تنموية لصالح اثيوبيا، تسبب الاعلان في موجة من الاستنكار والتنديد من طرف دولتي المصب خاصة مصر التي رأت فيه تعديا صارخا على اتفاقية 1959 التي تنظم حصص دول حوض النيل من المياه، ولقد تم وضع حجر الأساس للمشروع في 02 أفريل 2011، ويعتبر هذا السدّ أحد السدود الرئيسيّة التي اقترحتها الدّراسة الأمريكيّة لعام 1964.

تهدف اثيوبيا من وراء انشاء هذا السد لتعزيز قدراتها الانتاجية من الطاقة الكهرومائية، حيث يقدر انتاج السد منها بحوالي 5250 ميغاوات سنويا، ويقع السد على ضفاف النيل الأزرق بمنطقة "بني شنقول" في غرب أثيوبيا، ولقد قدرت تكلفته بنحو 4.8 مليار دولار، أما سعته التخزينيّة فتبلغ نحو 16.5 مليار متر مكعّب، فيما يبلغ ارتفاعه حوالي 500-600 متر (شراقي، 2011، صفحة 1).

يحتوي سدّ النهضة على 15 وحدة كهربائية، قُدرة كل منها 350 ميغاوات، وهي عبارة عن عشر وحدات على الجانب الغربي من النهر وخمس اخرى على الجانب الشرقي بإجمالي 5250 ميغاوات، والتي ارتفعت بنهاية 2012 لتصبح 6000 ميغاوات بإضافة وحدة أخرى على الجانب الشرقي لتصبح 6 وحدات، ممّا يجعل السد في المرتبة الأولى إفريقياً والعاشرة عالميا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء.

وقد تمّ الانتهاء من إقامة أوّل وحدتين في أوت 2015 على ان يكون الانتهاء الكلي للمشروع في جويلية 2017 والذي تأخر انجازه الى غاية عام 2021 نظرا لصعوبات فنية ومالية، واعتبرت اثيوبيا ان الهدف الأساسي من بناء السدّ هو إنتاج طاقة كهربائية رخيصة، موجهة بشكل اساسي نحو التصدير للدوّل المجاورة بعد ان يبلغ السد طاقته الانتاجية القصوى عند تشغيل جميع وحدات إنتاج الكهرباء المبرمجة، اي عندما يبلغ اجمالي انتاج الطاقة سنويا نحو 6500 ميغاوات (الشراقي ع.، 2015، الصفحات 20-23).

✓ **الجدوى الاقتصادية لسّد النهضة بالنسبة لأثيوبيا ودول المنبع**: تسعى اثيوبيا من وراء هذا السد لتحقيق جملة من الاهداف الإستراتيجية والتي بيمكن حصره فيما يلي:

- تعزيز إنتاج أثيوبيا للطاقة الكهربائية بحوالي 6000 ميغاوات، وهو ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حاليا، مما يساهم في خفض اسعار الطاقة الكهروبائية.
- تعزيز البنى التحتية الاثيوبية التي من شأنها ان تساهم في جلب الاستثمارات الاجنبية بفضل اسعار الكهرباء المنخفضة.
- تصدير الكهرباء لدول حوض النيل المجاورة، ما من شأنه ان يخلق الحركية التجارية التي تفضي الى قيام تجمعات اقتصادية قد تساهم في الحد من الصراعات في المنطقة.

- التقليل من التبخّر نتيجة وجود بحيرة السدّ على ارتفاع حوالي 610 إلى 650 متر فوق سطح البحر (الشراقي ع.، 2015).
- التحكّم في الفيضانات الموسمية التي تتعرض لها اثيوبيا بصفة دورية.
- توفير المياه لاستخدام جزء منها في أغراض الزّراعة المرويّة في كل من أثيوبيا ودول الجوار.
- تحول اثيوبيا لدولة محورية في منطقة حوض النيل، وهذا مايفسر تدفق الاستثمارت الاسرائيلية والصينية والغربية نحوها.
- تحول اثيوبيا كنوذج تنموي ناجح بالإمكان تعميمها على باقي دول المنطقة.

✓ **الأضرار المحتملة للسّد بالنسبة لدولتي المصب مصر والسودان:** حسب الرؤية المصرية والسودانية فإن سد النهضة سيتسبب في اثار جسيمة على الامن المائي المصري والسوداني، فتقديرات الجانب المصري تشير ان السد سيتسبب في حجب ما قدره 74 مليار متر مكعّب من مياه النيل، وهي الحصة التي ستحتاجها مصر في غضون السنوات القليلة القادمة، يضاف اليها فواقد التخزين الأوليّة بسبب تسرب المياه المخزّنة إلى باطن الأرض والذي قدّر بحوالي 20 إلى 25 مليار متر مكعّب سنويا، أي أنّ إجمالي كميات الميّاه التي سوف يحجزها هذا السّد مع بداية تشغيله تقّدر بنحو 95 مليار متر مكعّب، وهي الكميّات كان من المفروض أن تُجمّع بالسدّ العالي في مصر، والتي عادة ما تخزن في سنوات الفيضانات العالية لاستخدامها في سنوات الفيضانات المنخفضة لضمان حصّة مصر المائية السنويّة والمقدّرة بـ55.5 مليار متر مكعّب. ويمكن اجمال مجموعة من الأضرار التي قد تتعرض لها كل من مصر والسودان في:

- غمر الغابات والأشجار عند ملء بحيرة سدّ النهضة سيقلّل نسبة الأكسجين، الأمر الذي يؤثّر في نوعيّة المياه المنطلقة خلف السدّ، وهذا ما سيؤثّر بصورة مباشرة في مياه نهر النيل التي ستصل لكل من السودان ومصر (عليان، 2014، الصفحات 140-141).

- نقص الكهرباء المولّدة من السدود السودانية والمصرية، بصفة خاصة المولدة من السّد العالي والتي قد تصل اثارها إلى حدّ توقف محطّات توليد الكهرباء به.
- تمدد فترات ودورات الجفاف بصورة متكررة في كل من السودان ومصر.
- تحميل الاقتصاديين المصري والسوداني أعباءً إضافيّة عبر إنشاء محطّات تحليّة مياه البحر تخصّص للاستهلاك المنزلي والصناعي والسيّاحي.
- زيادة الفجوة الغذائية المصريّة وارتفاعها إلى 75% من إجمالي احتياجات مصر من الغذاء بدلا من 55%، لاسيما مع الانفجار السكّاني الذي تشهده، ممّا سيشكّل عبئا إضافيا على الخزينة العامة المصريّة.
- إيقاف مشاريع استصلاح الأراضي والتوسّع الزراعي في كل من مصر والسودان بسبب النقص الكبير للميّاه جرّاء بناء أثيوبيا للسدّ (نور الدين، 2016، صفحة 391).

✓ **الانعكاسات الجيوبوليتكية لسد النهضة على منطقة حوض النيل**: ان سد النهضة الذي كان ينظر اليه انه فرصة تنموية واعدة بالنسبة لإثيوبيا ودول المنبع، تحول لأحد اهم محركات الصراع في المنطقة بالنظر للآثار السلبية المتوقعة على دول المنبع.

عجزت كل من اثيوبيا ومصر والسودان في ايجاد حلول وسطية لازمة سد النهضة، حيث تتمسك إثيوبيا بحقها في بناء السدّ بوصفه مشروعا تنمويا قوميا، في حين ترى مصر والسودان أنه يهدد أمنهما المائي، فكل طرف تمسك بحجته مع عدم قدرة الوسطاء الاقليميون ( الاتحاد الافريقي) او الدوليون (الامم المتحدة) في اقناع الطرفين بضرورة التوصل لحل توافقي.

وعليه، وعلى اثر التعنت الاثيوبي حسب الرؤية المصرية، حيث اقدمت اثيوبيا على ملئ السد في عام 2020، قد يتم التصعيد في المواقف بين الطرفين خاصة من طرف مصر بوصفها الطرف الاكثر تضررا، حيث تشير بعض التقارير الصحفية لامكانية اللجوء للتهديد باستعمال القوة العسكرية المباشرة لتدمير السد في حال استمرار اثيوبيا في ملئه كليا دون مراعاة الاضرار المترتبة عنه بالنسبة للطرف المصري، ولقد استغلت بعض القوى الاقليمية والدولية على غرار اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الوضع، لتأجيج الصراع بين الطرفين، بما ينذر بإمكانية اندلاع نزاع بين بعض دول حوض النيل خاصة عندما تصطف بعضها البعض مع طرف معين ضد الاخر.

## 4. الخاتمة:

ان منطقة حوض النيل تمتلك من الموارد الاولية الاقتصادية ومن المؤهلات البشرية، ما يسمح بخلق دينامية اقتصادية فعّالة من شأنها ان تنهي حالة الصراع والخلاف التي تمزّق المنطقة، بما يعود بالفائدة على شعوب المنطقة التواقة للأمن والاستقرار والتنمية، ولقد شكلت المشاريع الاقتصادية الكبرى فرصة سانحة لتحقيق ذلك، لما قد يتراب عنها من جدوى اقتصادية تمكن من تحسين المستوى المعيشي لشعوب تلك الدول.

في ذات السياق كان يمكن لإثيوبيا من خلال سد النهضة ان تمول دول حوض النيل بالطاقة الكهربائية الرخيصة، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والسياسيّة بين دول المنبع ودول المصب، مما يساهم في تخفيض حجم التوتر بين الاطراف المتنازعة وفي النهاية الحد من التهديدات التي تواجهها منطقة حوض النيل، وكذا التوصّل إلى تنمية اقتصادية شاملة تتوافق فيها جميع دول المنطقة لتجسيد المشاريع المشتركة بهدف تحقيق التكامل الإقليمي في منطقة حوض النيل.

ما حصل، وبفعل تضارب المصالح من جهة بين دول المصب التي ترغب في الحفاظ على مكتسباتها الاستعمارية، ومن جهة اخرى دول المنبع التي تبحث لنفسها على مخرج لتخلفها المزمن، وكذلك بفعل تدخل قوى اقليمية ودولية بصفة سلبية، فان امكانية الصراع تبدو اكثر واقعية من امكانية التعاون والتكامل بين دول منطقة النيل.

وعليه وانطلاقا مما سبق يمكن تقديم جملة من التوصيات التي بإمكانها ان تساهم في حلحلة الوضع في حوض النيل وتحويل الصراعات الى تعاون اقليمي مشترك، وأهمها:

- توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بما يسمح بتبادل المنافع التي تخلق الاعتماد المتبادل الذي من شانه ان ينهي الصراعات ويحل محلها التنسيق والتعاون.
- تنازل كل طرف عن جزء من مطالبه وتخفيض سقف المطالب لتسهيل عملية التفاوض تقريب وجهات النظر بين الاطراف المتنازعة في المنطقة.
- تغليب المصلحة الاقليمية المشتركة على حساب المصالح القومية الضيقة المحفزة للصراع.

**قائمة المراجع:**


1. alsahafa.inf.(2020 .07 .14) *http:/www.alsahafa.info/index.php* . تـاريخ الاسـترداد 14alsahafa.info:http:// www.alsahafa.info/index.php. 07. 2020، من
2. Yacob Arso) .January, 2011 .(Negotiation for Nile-Cooperative Framework Agreement .*institute for Security Studie*.
3. أحمد السيد النجار. (1999). *من السد إلى توشكي النيل والبشر في مصر*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
4. أحمد السيد النجار. (جويلية, 2010). نحو رؤية متكاملة لتنمية إيرادات النيل. *السياسة الدولية، 181*، الصفحات .46-49.
5. أحمد عباس عبد البديع. ((أفريل, 1991). زمة المياه من النيل إلى الفرات. *السياسة الدولية، 104*، الصفحات 145-149.
6. الجيلي بشير أحمد. (جويلية, 2010). التنمية الاقتصادية في السودان. *السياسة الدولية، 45*(181)، الصفحات 90-93.
7. اميرة محمد عبد الحليم. (جويلية, 2010). المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل. *السياسة الدولية، 45*(181).
8. بيتر روجرز، و وبيتر ليدون. (1997). *المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل*. (شوقي جلال، المترجمون) الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
9. حاتم دينار. (جوان, 2011). محطة سنار:رائدة التوليد المائي في السودان. *سد مروي، 86*، صفحة 21.
10. حمدي عبد الرحمن. (جانفي, 2011). دور التدخلات الاجنبية في أزمة جنوب السودان. *السياسة الدولية، 46*(183)، الصفحات 164-167.
11. رمزي سلامة. (2005). *مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية*. (القاهرة: 52.
12. عباس محمد الشراقي. (2010). المشروعات المائية في أثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل. *مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين حوض النيل: الفرص والتحديّات*. القاهرة.

13. عبّاس محمود الشراقي. (اكتوبر, 2015). إمبراطورية الميّاه: خريطة السدود الإثيوبية. *رؤى مصريّة، 23*، الصفحات .20-23.

14. عبد الرحمان حمدي. (جويلية, 2010). ديناميات الصراع والتعاون في حوض النيل. *السياسة الدولية، 181* ، الصفحات 66-77.

15. علاء الحديدي. (افريل, 1991). السياسة الخارجية المصرية اتجاه مياه النيل. *السياسة الدولية*(140)، الصفحات .120-131. تم الاسترداد من ، "

16. غادة خضر. (1997). المشروعات الإثيوبية وانعكاساتها على حصة مصر من المياه. *السياسة الدولية، 128* ، الصفحات 143-146.

17. غازي إسماعيل. (2002). *معضلة المياه في الشرق الأوسط*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي .

18. مايكل كلير. (2002). *الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية*. (عدنان حسن، المترجمون) بيروت: درا الكتاب.

19. محمد باس شراقي. (2011). سد النهضة (الألفية)الإثيوبي الكبيروتأثيره على مصر. *مؤتمر ثورة 25 يناير 2011 ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل* (صفحة 1). القاهرة: جتمعة القاهرة.

20. محمد سلمان طايع. (جوان, 2007-2008). الموقف التفاوضي حول شرط الإخطار المسبق. *التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 45* ، الصفحات .442-450.

21. محمد سلمان طايع. (جويلية, 2010). الاحتياجات المائية المصرية: تحديات المستقبل. *45*(181).

22. محمد عليان عليان. (2014). *لمياه العربية من النيل إلى الفرات، التحديّات والأخطار المحيطة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة،2014.

23. محمد نبيل الشمي. ((2004). العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل. *السياسة الدولية، 158* ، الصفحات 96-101.

24. محمدعبد المنصف. (3, 2010). جغرافية وهيدرولوجية حوض النبل. *آفاق إفريقية*(31)، الصفحات 167-175.

25. مغاوري شحاتة دياب. (2011). العلاقات المائية بين مصر وأثيوبيا. *آفاق إفريقية، 10* (33).

26. مغاوري شحاتة دياب. (بلا تاريخ). لتكوين الطبوغرافي لحوض النيل. *رؤى مصرية*.

27. منذر خدام. (2009). *الأمن المائي العربي الواقع والتحدّيات*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

28. نادر نور الدين. (2016). *مصر ودول منابع النيل الحياة والمياه والسدود والصراع*. القاهرة: النهضة.

29. ياسر علي هاشم. (أفريل, 1991). الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه. *السياسة الدولية، 104*، الصفحات 150-158.